

بينهم عضوان بالبرلمان ومقتل جندي أجنبي في هجوم

٢٠ قتيلاً بتفجير انتحاري استهدف جنازة بأفغانستان

**■ كابول وكالات**

قتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً بينهم عضوان بالبرلمان، وأصيب ٥٠ شخصاً بجروح بهجوم انتحاري في مدينة طالقان بإقليم طخار شمالي أفغانستان أمس حسبما قالت الشرطة الأفغانية. وفي هذه الأثناء، قتل جندي من القوات حلف شمال الأطلسي بهجوم للمتمردين في شرق البلاد أمس، حسبما أعلنت هذه القوات دون أن تضيف أية تفاصيل، من جانبها، وقالت وزارة الداخلية في بيان إن قوات أفغانية واطلسية قتلت ٣٠ متمرداً في عمليات نفذت في جنوب وغرب ووسط البلاد خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية. وشهد إقليم طخار في شمال البلاد والذي كان يسوده الهنود، من قبل سلسلة من الهجمات الكبيرة والاعتقالات خلال العام الماضي بينها مقتل قائد كبير بالشرطة في مايو، وقال محمود الحسين مفتش الشرطة بإقليم طخار كان الناس متجمعين لإقامة جنازة عندما فجر انتحاري نفسه.

وأضاف أن عضو البرلمان مطلب بك كان بين القتلى، ومطلب حليف للرئيس الأفغاني حامد كرزاي وأحد قادة الجهاديين في السابق في شمال أفغانستان

تقرير الأورومتوسطي: إسرائيل منعت ٤ آلاف فلسطيني من السفر عام ٢٠١١م

■ جنيف، وكالات

كشفت تقرير حقوقى أوروبى، النقاد عن منع السلطات الإسرائيلية سفر مئات المواطنين الفلسطينيين شهرياً، عبر معبر الكرامة الحدودى جسر الملك حسين الواصل بين الأرض الفلسطينية والأردن، ويعد النفذ الوحيد لفلسطيني الضفة إلى العالم الخارجى.

وأوضح التقرير الذى أعده المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بعنوان 'أمال مقيدة'، أن إسرائيل نفذت أربعة آلاف حالة منع من السفر بحق مواطني الضفة، خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودى الواقع تحت سيطرتها، منذ مطلع عام ٢٠١١م وحتى كانون أول-ديسمبر الجارى، بما معدله ٨٢ حالة منع من السفر أسبوعياً.

ونوه إلى أن المنع ترافق في ثلثي الحالات مع إقدام السلطات الإسرائيلية على إخضاع الفلسطينيين لمارسات تصنف بأنها تنتهك بالتفتيش الدقيق والعارى أحياناً، والتحقيق القاسى على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار لساعات طويلة في ظروف مكتظة وصعبة.

ووفق التقرير في صفحاته الثلاثين، نماذج متنوعة من التمييز الخاصة لمنوعين من السفر، لم تستثن السلطات الفلسطينية المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب منعها العديد من الصحافيين والنشطاء السياسيين والطلبة من السفر، ليمنع المنع ويطلق نواباً منتخبين بالجلس التشريعى، وموظفين في وكالات دولية وأمنية.

وخلص التقرير عبر الشهادات والإحصاءات إلى أن

بشاي

بريان: الإدارة

وقال: إننا نعرف أن الوضع في اليمن يتطلب من الجميع العمل الجاد والصالح للخروج من الأزمة التي يمر بها اليمن وبصورة آمنة إلى بر الأمان وفقاً للمبادرة الخليجية والتيها الزمته التي تمثل خارطة طريق للخروج الآمن وبما يحفظ لليمن الأمن والاستقرار والوحدة .. مؤكداً حدوث أن ووادة المتحدة الأمريكية تدعم ويدون الدعم الاقتصادي والأمني ، منها إلى أن الولايات المتحدة ترحب وبكل اهتمام مجرياً الأمور والأحداث وكل المستجدات في اليمن، وتؤكد على أهمية السير في الطريق الواضح والحد من الاجتماع الدولي كمشروع وحيد من الظروف والأزمة الراهنة في اليمن.

وقد عبر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية عن بالغ التقدير والالتزام للدور الحيوي والبناء الذي تضطلع به الإدارة الأمريكية مع المجتمع الدولي والنابع من الحرص على أمن واستقرار وسلامة اليمن .. مؤكداً أنه قد تم قطع أشواط مهمة في طريق السير نحو ترجمة المبادرة الخليجية والتيها الزمته وقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ على الواقع العملي في اليمن.

نائب الرئيس يدعو

وأشار الأخ نائب رئيس الجمهورية إلى أن الشعب اليمني قد عانى أشد العناء وترجع مرارة الألم منذ نشوب هذه الأزمة بداية العام الحالي.. داعياً المواطنين إلى مراعاة حقوق

الهاشمي يرفض تسليم نفسه إلى بغداد والقضاء يعيد التحقيق في القضية

بايدن يدعو المسؤولين العراقيين إلى الحوار

**■ بغداد، وكالات**

دعا نائب الرئيس السوفيتي في ثمانينات القرن جو بايدن أمس المسؤولين العراقيين إلى الحوار "فيما يشهد هذا البلد أزمة حادة بين فرقاء العملية السياسية. وقرر مجلس القضاء الأعلى أمس إعادة التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اجري من قبل قاض منفرد. وأكد الهاشمي أنه لن يسلم نفسه للقضاء في بغداد، ملوحاً بمغادرة البلد إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر".

في وقت أعلن فيه رئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني عن قرب انعقاد اجتماع لقادة الكتل، لبحث الأزمة السياسية التي أعربت الجامعة العربية عن قلقها من تطورها في العراق.

وقالت الرئاسة الأميركية إن بايدن وجه نداء للمسؤولين العراقيين بالحوار، في اتصالين هاتفيين مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، تمت خلالهما مناقشة الوضع السياسي الراهن في العراق. وفي بغداد قال مجلس القضاء الأعلى في بيان إن "الهيئة القضائية الخصاصية المكلفة بالتحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قررت إعادة التحقيق". وأضاف البيان أن القضاء قرر إعادة التحقيق في القضية، ونذكر الهاشمي إنه يمارس دوره كقائد للرئيس وإذا قررت السفر إلى خارج العراق فيجب أن يكون قاصداً منفرداً، دون فسيكون ذلك في إطار مهماتي وليس من منطلق اللجوء السياسي.

وعن سبب صدور مذكرة التوقيف بحق وعرض اعترافات لحراسه الشخصيين على التلفزيون بعد ساعات من مغادرة القوات الأميركية للبلد قبل أسبوع، قال "لا أدري إذا كانت تقارير وصلت إلى المالكي آثار قلقاً ومشعباً إليه، وهي ربما تقارير كانت توجي بأن هناك انقلاباً ضده وإن طارق الهاشمي متورط بهذا الانقلاب". وأضاف "لا أعلم لماذا استعجل، وحتى لو كانت هناك اتهامات أو جرائم تركت من قبل أفراد حمايتي، كان بإمكانها تاجيلها في إقرار غير مباشر

باحتيالها لتورط بعض أفراد حمايته بجرائم. وتابع كانهما ضربة استباقية لحدث كان سوف العراق، متمنياً أن تكون هناك حلول شاملة وحاسمة لتلك المشاكل".

من جهته وقال الهاشمي إنه "بالتأكيد لن يسلم نفسه للقضاء، في بغداد، مشيراً إلى أنه قد يغادر البلد إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر". وأوضح أن قراره هذا ناتج من سببين أولهما "أمني الشخصي، فقد جرى تجريد أفراد حمايتي من الأسلحة، والقي القبض على عدد كبير منهم، ويأتي في بغداد ما زال معطلاً، ومكاتبنا ما زالت معطلة". وسال "كيف أعود إلى بغداد وأنا غير قادر على توفير حمايتي الشخصية؟".

وذكر أن السيد الثاني "يعود إلى أن مجلس القضاء العراقي وقع تحت سيطرة وتأثير الحكومة المركزية وهذه مشكلة كبيرة، ولذلك طلبت نقل القضية إلى إقليم كردستان الذي لا يتعرض إلى ضغوط حكومة الاتحادية".

وأكد أنه علم بأن تركيا رحبت

بقدمي إليها". في إشارة إلى إعلان أنقرة أنها مستعدة لمنحه اللجوء، إذا غيب بذلك. وشدد على أنه ليس لدى نية لمغادرة العراق في وقت الحاضر". قبل أن يستدرك اللهم إلا إذا تعرض أمني لخطر فبعد ذلك لكل أحداث الحديث".

وتابع "لكن حتى الآن أعيش ظروفًا طبيعية جدا وأنا أعمل على أن تحل القضية من خلال القضاء العراقي ويسارع وقت ممكن".

وذكر الهاشمي إنه يمارس دوره كقائد للرئيس وإذا قررت السفر إلى خارج العراق فيجب أن يكون قاصداً منفرداً، دون فسيكون ذلك في إطار مهماتي وليس من منطلق اللجوء السياسي.

وعن سبب صدور مذكرة التوقيف بحق وعرض اعترافات لحراسه الشخصيين على التلفزيون بعد ساعات من مغادرة القوات الأميركية للبلد قبل أسبوع، قال "لا أدري إذا كانت تقارير وصلت إلى المالكي آثار قلقاً ومشعباً إليه، وهي ربما تقارير كانت توجي بأن هناك انقلاباً ضده وإن طارق الهاشمي متورط بهذا الانقلاب". وأضاف "لا أعلم لماذا استعجل، وحتى لو كانت هناك اتهامات أو جرائم تركت من قبل أفراد حمايتي، كان بإمكانها تاجيلها في إقرار غير مباشر

باحتيالها لتورط بعض أفراد حمايته بجرائم. وتابع كانهما ضربة استباقية لحدث كان سوف العراق، متمنياً أن تكون هناك حلول شاملة وحاسمة لتلك المشاكل".

من جهته وقال الهاشمي إنه "بالتأكيد لن يسلم نفسه للقضاء، في بغداد، مشيراً إلى أنه قد يغادر البلد إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر". وأوضح أن قراره هذا ناتج من سببين أولهما "أمني الشخصي، فقد جرى تجريد أفراد حمايتي من الأسلحة، والقي القبض على عدد كبير منهم، ويأتي في بغداد ما زال معطلاً، ومكاتبنا ما زالت معطلة". وسال "كيف أعود إلى بغداد وأنا غير قادر على توفير حمايتي الشخصية؟".

وذكر أن السيد الثاني "يعود إلى أن مجلس القضاء العراقي وقع تحت سيطرة وتأثير الحكومة المركزية وهذه مشكلة كبيرة، ولذلك طلبت نقل القضية إلى إقليم كردستان الذي لا يتعرض إلى ضغوط حكومة الاتحادية".

وأكد أنه علم بأن تركيا رحبت

بإشارة إلى اعتقد أن العراق سينزلق مرة ثانية نحو استبداد، وعلى هذا الأساس فإن العراق والعراقيين سيخسرون جميعاً".

في وقت أعلن فيه رئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني عن قرب انعقاد اجتماع لقادة الكتل، لبحث الأزمة السياسية التي أعربت الجامعة العربية عن قلقها من تطورها في العراق.

وقالت الرئاسة الأميركية إن بايدن وجه نداء للمسؤولين العراقيين بالحوار، في اتصالين هاتفيين مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، تمت خلالهما مناقشة الوضع السياسي الراهن في العراق. وفي بغداد قال مجلس القضاء الأعلى في بيان إن "الهيئة القضائية الخصاصية المكلفة بالتحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قررت إعادة التحقيق". وأضاف البيان أن القضاء قرر إعادة التحقيق في القضية، ونذكر الهاشمي إنه يمارس دوره كقائد للرئيس وإذا قررت السفر إلى خارج العراق فيجب أن يكون قاصداً منفرداً، دون فسيكون ذلك في إطار مهماتي وليس من منطلق اللجوء السياسي.

وعن سبب صدور مذكرة التوقيف بحق وعرض اعترافات لحراسه الشخصيين على التلفزيون بعد ساعات من مغادرة القوات الأميركية للبلد قبل أسبوع، قال "لا أدري إذا كانت تقارير وصلت إلى المالكي آثار قلقاً ومشعباً إليه، وهي ربما تقارير كانت توجي بأن هناك انقلاباً ضده وإن طارق الهاشمي متورط بهذا الانقلاب". وأضاف "لا أعلم لماذا استعجل، وحتى لو كانت هناك اتهامات أو جرائم تركت من قبل أفراد حمايتي، كان بإمكانها تاجيلها في إقرار غير مباشر

باحتيالها لتورط بعض أفراد حمايته بجرائم. وتابع كانهما ضربة استباقية لحدث كان سوف العراق، متمنياً أن تكون هناك حلول شاملة وحاسمة لتلك المشاكل".

من جهته وقال الهاشمي إنه "بالتأكيد لن يسلم نفسه للقضاء، في بغداد، مشيراً إلى أنه قد يغادر البلد إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر". وأوضح أن قراره هذا ناتج من سببين أولهما "أمني الشخصي، فقد جرى تجريد أفراد حمايتي من الأسلحة، والقي القبض على عدد كبير منهم، ويأتي في بغداد ما زال معطلاً، ومكاتبنا ما زالت معطلة". وسال "كيف أعود إلى بغداد وأنا غير قادر على توفير حمايتي الشخصية؟".

وذكر أن السيد الثاني "يعود إلى أن مجلس القضاء العراقي وقع تحت سيطرة وتأثير الحكومة المركزية وهذه مشكلة كبيرة، ولذلك طلبت نقل القضية إلى إقليم كردستان الذي لا يتعرض إلى ضغوط حكومة الاتحادية".

وأكد أنه علم بأن تركيا رحبت

بإشارة إلى اعتقد أن العراق سينزلق مرة ثانية نحو استبداد، وعلى هذا الأساس فإن العراق والعراقيين سيخسرون جميعاً".

في وقت أعلن فيه رئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني عن قرب انعقاد اجتماع لقادة الكتل، لبحث الأزمة السياسية التي أعربت الجامعة العربية عن قلقها من تطورها في العراق.

وقالت الرئاسة الأميركية إن بايدن وجه نداء للمسؤولين العراقيين بالحوار، في اتصالين هاتفيين مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، تمت خلالهما مناقشة الوضع السياسي الراهن في العراق. وفي بغداد قال مجلس القضاء الأعلى في بيان إن "الهيئة القضائية الخصاصية المكلفة بالتحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قررت إعادة التحقيق". وأضاف البيان أن القضاء قرر إعادة التحقيق في القضية، ونذكر الهاشمي إنه يمارس دوره كقائد للرئيس وإذا قررت السفر إلى خارج العراق فيجب أن يكون قاصداً منفرداً، دون فسيكون ذلك في إطار مهماتي وليس من منطلق اللجوء السياسي.

وعن سبب صدور مذكرة التوقيف بحق وعرض اعترافات لحراسه الشخصيين على التلفزيون بعد ساعات من مغادرة القوات الأميركية للبلد قبل أسبوع، قال "لا أدري إذا كانت تقارير وصلت إلى المالكي آثار قلقاً ومشعباً إليه، وهي ربما تقارير كانت توجي بأن هناك انقلاباً ضده وإن طارق الهاشمي متورط بهذا الانقلاب". وأضاف "لا أعلم لماذا استعجل، وحتى لو كانت هناك اتهامات أو جرائم تركت من قبل أفراد حمايتي، كان بإمكانها تاجيلها في إقرار غير مباشر

باحتيالها لتورط بعض أفراد حمايته بجرائم. وتابع كانهما ضربة استباقية لحدث كان سوف العراق، متمنياً أن تكون هناك حلول شاملة وحاسمة لتلك المشاكل".

من جهته وقال الهاشمي إنه "بالتأكيد لن يسلم نفسه للقضاء، في بغداد، مشيراً إلى أنه قد يغادر البلد إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر". وأوضح أن قراره هذا ناتج من سببين أولهما "أمني الشخصي، فقد جرى تجريد أفراد حمايتي من الأسلحة، والقي القبض على عدد كبير منهم، ويأتي في بغداد ما زال معطلاً، ومكاتبنا ما زالت معطلة". وسال "كيف أعود إلى بغداد وأنا غير قادر على توفير حمايتي الشخصية؟".

وذكر أن السيد الثاني "يعود إلى أن مجلس القضاء العراقي وقع تحت سيطرة وتأثير الحكومة المركزية وهذه مشكلة كبيرة، ولذلك طلبت نقل القضية إلى إقليم كردستان الذي لا يتعرض إلى ضغوط حكومة الاتحادية".

وأكد أنه علم بأن تركيا رحبت

الزياني، سيتم العمل في الاتحاد الجمركي الخليجي

بداية يناير ٢٠١٥

■ أبو ظبي/ أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالمطوف الزياني أنه سيتم العمل في الاتحاد الجمركي الخليجي في الأول من يناير عام ٢٠١٥ وذلك من خلال تشكيل هيئة خليجية تضم مبراء الحمارك في مجلس التعاون الخليجي. صرح الزياني بذلك على هامش اجتماع عقد أمس في مقر غرفة تجارة وصناعة أبوظبي بين رئيس وأعضاء الغرفة ورجال أعمال... ومنها بان القمة الأخيرة لقادة دول مجلس التعاون التي عقدت في الرياض يوم الإثنين الماضي واستمرت يومين أصدرت عدة توجيهات بتبديل كافة المعوقات التي تحول دون إنشاء ذلك الاتحاد الجمركي الخليجي. وأوضح أن اجتماع الأمم باتي تنفيذاً لتوجيهات قادة دول المجلس لدعم مسيرته... فهدا بان القطاع الخاص بعد من العناصر الرئيسية لإنجاح مسيرة التعاون لتحقيق المواطنة الكاملة بين دول المجلس من خلال التعاون والتنسيق ومعالجة أي معوقات إن وجدت لتحقيق الأهداف المشتركة.

وأضاف الزياني إن القطاع الخاص له دور رئيسي في تفعيل الشراكة بين هذه الدول.

الحكومة الأردنية تحقق في أحداث الفرق

■ عمان/

قال وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام والاتصال راجان المجالي في تصريحات صحفية نشرت أمس أن الحكومة فتحت تحقيقات بأحداث الفرق عندما اشتبك متظاهرون مؤوالون للحكومة وأخرون إسلاميون في مدينة المفرق بشمال المملكة. وقال المجالي الناطق الرسمي باسم الحكومة أيضاً لصحيفة "الراي" اليوم الحكومية أن "الحكومة فتحت تحقيقات في الأحداث التي وقعت الجمعة في مدينة المفرق من اعتداء على رجال الأمن والمواطنين وإحراق مقر حزب جبهة العمل الإسلامي". وأضاف أن ما حدث بالمفرق غير مقبول، مؤكداً أن الحكومة ستعقب المتسببين به وتحاسبهم.

وأشار المجالي إلى أن الحكومة حريصة على حفظ حق التعبير في الطرق السلمية بعيداً عن المناقشات من أي كان ومنع الاحتكاك بين المتطرفين في المسيرات، بما يضمن سلامة الجميع.

وتابع أن الاعتداء على المعتكبات العامة أو الخاصة أمر مرفوض ومبوءف، ولا يمكن التسكوت عنه، وأن يوم التلون مع المتسببين. وقال المقدم محمد الخطيب الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام الجمعة إن الشرطة أظفرت لاطلاق الغاز المسيل للدموع بعد اشتباك نحو ٣٠٠ متلون مع آلاف من أبناء عشيرة بني حسن في المفرق.

١١٠٠ قتيلاً ضحايا عاصفة الفلين

■ منابلا/ ارتفعت حصيلة ضحايا العاصفة المدارية واثنى "أمس التي ضربت الفلين مؤخرًا إلى ١١٠٠ قتيلًا واعتبار ١٠٧٨ شخصًا في عداد المفقودين.

ونشرت بيانات المجلس الوطني الفلبيني لتحذ من مخاطر الكوارث إن إجمالي عدد السكان المصابين من العاصفة بلغ أكثر من ٦٩٥ ألف شخص في ١٣ مقاطعة بالبلاد... مضيفة أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والتضرر الزراعي والمباني المدرية تقدر بنحو ٢٣ مليون دولار.

وأشار المصدر ذاته إلى أن عمليات واسعة للبحث والإنقاذ مستمرة في المناطق التي تضررت من هذه العاصفة الاستوائية، التي اجتاحت جنوب الفلبين خلال الأسبوع الماضي.

وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجه الجمعية الماضية نداه لجمع ٢٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن هذا الإعصار.

حضر اللقاء عضوا مجلس النواب يحيى سهيل جرحوج وإسماعيل السماوي.

الحكومة الكويتية تشيد

جاء ذلك خلال لقاء وزير الخارجية أمس بصنعاء، سفير دولة الكويت لدى اليمن فهد سعد الميع.

كما جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها، ويذكر آخر المستجدات على الساحة اليمنية.

مصدر عسكري: وحدات

واعتبر المصدر أن ما روجت له بعض وسائل الإعلام عن تدخل وحدات من القوات المسلحة لاتعراض ومرافقة المسيرة إنما هو مجرد مزاعم كاذبة لا أساس لها من الصحة وتندرج في إطار الحملة الإعلامية الخرسية التي تبنتها بعض القوى السياسية ضد المؤسسة الدفاعية. واستمرارا للمحاولات الرامية إلى الرّج بها في مسيرة القادمة من تعز إلى أمانة العاصمة، قامت بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الحادث، حيث بدأت لجنة التحقيق مباشرة بتلعاته لواصلتها بالتعاون بين الفوضية والحكومة السياسية وحتى اليوم.

اللجنة العسكرية والأمنية

وأوضحت لجنة الشؤون العسكرية أنه بناء على تكليف مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق فيما حدث يوم السبت ٢٤ ديسمبر الجاري في مسيرة القادمة من تعز إلى أمانة العاصمة، قامت بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الحادث، حيث بدأت لجنة التحقيق مباشرة بتلعاته لواصلتها بالتعاون بين الفوضية والحكومة السياسية وحتى اليوم.

الالتزام بكافة بنود الاتفاق وفي المقدمة منها إزالة عناصر التوتر الأمني والسياسي.

وعبر يحيى على الراعي عن شكره وتقديره للجهد التي بذلها الأشقاء والأصدقاء في سبيل إخراج ذلك الاتفاق إلى النور.. مشدداً على ضرورة مواصلة مراقبتها الدقيقة لمجرى سير العملية العلمية لعرفة التعارض مع قانون التعليم العالي إن وجد التعارض.

من ناحية أخرى أقر المجلس إدراج في جدول أعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي المياه والبيئة والتنمية والثروات المعدنية حول اتفاقية القرض البنفئة بين حكومة الجمهورية اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز مصادر المياه في العاصمة صنعاء بمبلغ ١٤ مليون دينار إسلامي ما يعادل ٢٦ مليون دولار أمريكي.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم بمشية الله تعالى.

رئيس مجلس النواب

وأشار رئيس مجلس النواب لدى لقائه أمس سفير الولايات المتحدة الأمريكية جيرالد فايرستين إلى أن تلك الوثيقة ذات الضمومن الوطني والإقليمي والدولي تلي طموحات الشعب اليمني في انتقال السلطة بطريقة سلمية وسلسلة وأمنة، وتجذب اليمن الأرتزاق نحو الفوضى والعنف وتضمن تواصل مسيرة البناء والتغيير والإصلاح.

ودعا كافة الأطراف الموقعة على الاتفاق

والشورى، وفي ضوء ذلك كلف المجلس هيئة رئاسته بالإعلان عن فتح باب التشريع لمنصب رئيس الجمهورية في وقت لاحق.

إلى ذلك أقر المجلس إعادة مشروع قانون بشأن المعاهد الصحية الحكومية والخاصة إلى اللجنة الصحة العامة والسكان والتعليم العالي والبحث العلمي لعرفة التعارض مع قانون التعليم العالي إن وجد التعارض.

من ناحية أخرى أقر المجلس إدراج في جدول أعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي المياه والبيئة والتنمية والثروات المعدنية حول اتفاقية القرض البنفئة بين حكومة الجمهورية اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز مصادر المياه في العاصمة صنعاء بمبلغ ١٤ مليون دينار إسلامي ما يعادل ٢٦ مليون دولار أمريكي.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم بمشية الله تعالى.

مجلس النواب يدعو

وأطلع المجلس على ورقة من رئاسة المجلس تتعلق بالانتخابات الرئاسية المبكرة تناولت الإجراءات والشروط المطلوبة الواردة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والتيها التنفيذية الزمته، كما تضمنت الأحكام المتعلقة بانتخاب الرئيس وفقاً لما جاء بالدستور وقانون الانتخابات وقانون اللائحة الأحكامية لمجلس النواب ولائحة الاجتماع المشترك لجلسي النواب